

أثبتته أي تحققت لبوته كمن مرته من غير أن يقين أو اثبتها لذلك  
عطفوا وقال صاحب المنهاج يقولون التقدير عند من أن التقدير  
عطفوا وشبهها أي يقولون وجوب حذفها أن يكون مقروبة أي كونه  
لمضمون جملة ترزيمها بكونها بعض أفرادها كما علمنا من قولهم أرسلنا  
لناس من رسولنا فلما لم يجدوا سميتهم ترزيمها إذا كانت فعلية فانه  
لا يجوز حذفها عليها كما قال صاحب الكشاف في قولهم فإياها بالقطر انه  
حال موكدة من فاعل شهد ولا بد منها من قيد آخر وهو أن يكون مقدر  
ملك للاسمية من اسمين لا يصلحان بعضهما والا لكانت عليها موكدة  
بكون حذفها وجبا نحو الله شاهدنا بالقطر التمهيد قال في الاسم الذي  
يرفع الأبهام والترزيم عن البدل فان البدل منه في حكم تنجيسه فهو  
يرفع الأبهام من غير أن يكون متحرك بهم وإيراد معنى المستقرى التثنية  
الراسخ في المعنى الموضوع لمن حيث أن الموضوع له فان لم يستقرى التثنية  
بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الالكامل وهو  
الوضع والترزيم عن غير رتبة عينها جارية فان قول جارية رفع الأبهام  
في قولهم لكنه غير مستقرى الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار

ما اعتبار تقدير الموضوع له في الحقيقة والواقع من أوصاف المبهات نحو  
هذا الرجل فان هذا مثلا ما موضوع لفهمه على شرط استعماله في خبر ثباته أو  
لكي خبر خبر خبر منه ولا الأبهام في هذا المقوم الكلي ولا في واحد واحد من  
جزئياتها بل الأبهام انما نشأ من تقدير الموضوع له لا استعماله في تنويعه  
بالرجل يرفع الأبهام لا الأبهام الواقعة في الموضوع بل من حيث انما نشأ  
لذلك التوقع بالاعتراض من مطب البسائر في مثل قولك الوجه عن فاعل  
واحد من أوجه وضع موضع الشخص معين لا الأبهام فيه لكن لما كان  
اشبه زال بغيره التحقيق الواقع في أوجه لعدم الاشتغال ولا الأبهام  
الوضع عن ذات لا عن وصف آخر الوجه يعنى في حال فانه يرفع  
الأبهام سقر الواقع في الوصف لا في الذات التحقيق ذلك الوضع  
وضع الرجل مثل النصف من فلان كذلك الموضوع للمعنى معين غير  
هو اقل من النصف كما رجع ومما هو أكثر منه لمن ومنه ولا الأبهام فيه الا  
من حيث ذاته أي حيث فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس أو لعل  
أو غيرها الا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه فرد أو  
مكي فاذا اريد رفع الأبهام الوصفى الثابت فيه بحسب الوضع اشبه بصفة